

# أثر الإطار الثقافي في نظام الإبلاغ المالي العراق حالة دراسية

أطروحة تقدم بها  
معاوية كريم شاكر العائدي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية  
كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه  
في فلسفة المحاسبة

بإشراف  
الأستاذ المساعد الدكتور  
كريمة علي كاظم الجوسر

## مقدمة النظرية

أن التطور والتقدم العالمي (وحتى التباطؤ) لا يحصل في دول العالم المختلفة على نسق متماثل أو على درجة عالية من التشابه النسبي ، كما أن هذا التطور و التقدم والتباطؤ لا يحصل بشكل عشوائي وإنما هناك خطة ودوافع موجهة صراحة أو ضمناً تدفع باتجاه ما يمكن أن يخدم في تحقيق أهداف المجتمع أو إعاقة التقدم صوب الهدف المنشود. ومن هنا فإن النظم الاجتماعية بأشكالها السياسية و التنظيمية والمالية والدينية والاقتصادية والتعليمية والقانونية تسير وفق هذا السياق، وطالما أن خط سير هذه النظم غير متماثل فأنها تؤدي وظائف أو أدوار مختلفة من مجتمع إلى آخر وتحتل مراكز اجتماعية مختلفة وتشتق أهدافها من خلال أهداف المجتمع لأنها أساساً بنيت في ضوء أيدلوجيات متباينة وهي بالتالي تعكس رغبات المجتمع وتشبع احتياجاته يطالب المجتمع بوجودها ويرغب بالخدمات التي يقدمها وقد يعيش حالة من الاضطراب في حالة عدم قدرتها على تأدية الدور المقصود من وجودها . أن من يجعل هذه المجتمعات غير متماثلة في بنائها و نموذج تقديمها أو تطورها أو تباطؤها أو درجة التنظيم أو العشوائية هو الإطار الثقافي للمجتمع بما يتضمنه من قيم ومعتقدات وعناصر ثقافية أخرى اصطلح على تسميتها أيضاً بالثقافة .

أن الإطار الثقافي بما يتضمنه يمثل مجموعة روابط تؤدي إلى ارتباط النظم الاجتماعية مع المركز (المجتمع) ومع الأطراف الأخرى ( النظم الاجتماعية الأخرى) وهي بذلك تضيء على النظم الاجتماعية شكلاً ومضموناً يتفق مع رغبة المجتمع أي أن هذا الإطار يمد مجساته لكي يجعل النظم الاجتماعية تتصل بالمجتمع وان أول واهم صفة يمنحها هذا الإطار للنظم أن يجعل أهدافها وتوجهاتها اجتماعية وهو بذلك يصنفها في إطار النظم الاجتماعية وليس النظم المادية أو الطبيعية . ولذلك إذا صدقنا تأثير الإطار الثقافي في نظام مثل الإبلاغ المالي فان من المؤكد أن نظام الإبلاغ المالي هو نظام اجتماعي.

وعلى هذا الأساس فان هذه الدراسة تتعلق بمناقشة العلاقة بين الإطار الثقافي للمجتمع ونظام الإبلاغ المالي بوصف هذا الأخير نظاماً اجتماعياً ، إذ أن التركيز ينصب على تحديد وجود تأثير للإطار الثقافي في هذا النظام ومدى هذا التأثير وطبيعته والدرجة التي يمكن أن يصل إليها في نظام الإبلاغ المالي بحيث يمكن أن يصبح الإطار الثقافي مدخلاً لبناء النظرية المحاسبية والإطار الفكري للمحاسبة والتطبيقات المحاسبية. وهو مدخل أكثر من كونه مدخلاً نفعياً في المحاسبة وأكثر من كونه إطار من القواعد والتطبيقات المنتظمة وأكثر من كونه مدخلاً سببياً تفسر في ضوءه مجموعة التطبيقات السائدة في بلد ما. أن الهدف هو تقديم مدخل ثقافي على المستوى الفكري والتطبيقي لنظام الإبلاغ المالي ورغم أن هذه الدراسة لا يمكن أن تقدم بطبيعة الحال كل ما يتعلق بهذا المدخل ، إلا أنها تحاول أن تقدم أكبر قدر ممكن من العلاقات والأساسيات والجوانب التفصيلية والمقدمات المنطقية والمبادئ والمفاهيم الأساسية في نظام الإبلاغ المالي ، حيث سعت الدراسة إلى إزالة أسباب الغموض الذي يكتنف العلاقات من هذا النوع بسبب حداثة الدراسات في هذا المجال وبعد تحقيق ذلك سعت الدراسة إلى إيجاد مجموعة كبيرة وملائمة من أدلة الإثبات التي تسهم في توضيح حقيقة وجود علاقة وتأثير بين الإطار الثقافي ونظام الإبلاغ المالي وقد قسمت الأدلة إلى ثلاثة أنواع يتعلق الأول بالجانب الفكري للعلاقة بين الإطار الثقافي ونظام الإبلاغ المالي حيث تم مناقشة أساسيات هذه العلاقة وطبيعتها ونوعها ومداهها والرد على بعض الآراء التي تقف ضد علاقة من هذا النوع إذ ادعى البعض أن المجتمعات تتماثل في قيمها الأساسية وهي

بالتالي لديها نفس خط السير ولذلك فبالضرورة أن يكون لديها نفس النظم الاجتماعية ومنها نظام الإبلاغ المالي وهذا وإن كان دليل غير مباشر على وجود علاقة بين الإطار الثقافي ونظام الإبلاغ المالي إلا أنه من المناسب تماماً أن يفند ويرد لكي يمهّد الطريق نحو تقديم المدخل الثقافي للنظرية المحاسبية.

النوع الثاني من الأدلة تركز على دراسة العلاقة بين الإطار الثقافي لمجموعة من الدول في أوروبا وآسيا وأمريكا حيث تختلف الأطر الثقافية لهذه الدول وتم تشخيص العلاقة بينها وبين نظم الإبلاغ المالي إذ أن هذه العلاقة تقوم دليلاً على تأثر نظام الإبلاغ بالإطار الثقافي وكذلك تبين أن اختلاف الإطار الثقافي لكل دولة يتبعه اختلاف في نظام إبلاغها المالي.

أما النوع الثالث من الأدلة فقد تم توضيحه على مستوى العلاقة بين الإطار الثقافي وبعض المفاهيم المحاسبية الأساسية وقد تم اختيار مفاهيم الكيان الاقتصادي والملائمة والأهمية النسبية لأسباب تم تحديدها أيضاً . لقد أظهر الدليل الثالث أن الإطار الثقافي يمكن أن يستخدم لتوضيح طبيعة المفاهيم وبالتالي إمكانية استخدامها كمرشد للتطبيق العملي.

لقد وفرت هذه الأدلة الثلاثة أرضية مناسبة لاستخدام المدخل الثقافي في بناء النظرية المحاسبية ، إذ استخدم هذا المدخل في بناء نظام الإبلاغ المالي في العراق حيث اعتبر ذلك أحد الأهداف الأساسية لهذه الدراسة فقد تم تشخيص الإطار الثقافي العراقي ومن ثم تحيد وتوضيح العلاقة بين هذا الإطار ونظام الإبلاغ المالي في العراق بشكل يساعد على جعل هذا النظام ذا دور اجتماعي مرغوب ومطلوب من قبل أفراد المجتمع وليس مجرد نظام رمزي أو شكلي لا يقدم خدمات على مستوى المجتمع .

لقد تم صياغة هذه الأدلة بشكل فرضيات لهذه الدراسة حيث تفترض الدراسة أن الأطر الثقافية تؤثر في وتحدد نظم الإبلاغ المالي وهي فرضية تتعلق بالدليل الأول ، في حين أن الفرضية الأخرى تتعلق بتأثير الإطار الثقافي في نظم الإبلاغ المالي على المستوى الدولي وهي فرضية ترتبط بالدليل الثاني وجاءت الفرضية الثالثة لكي تدرس العلاقة بين الإطار الثقافي وبعض المفاهيم المحاسبية الأساسية في الفكر والتطبيق المحاسبي على حد سواء . وأخيراً تعلقت الفرضية الرابعة بحالة العراق. لقد ركز الجانب النظري في هذه الدراسة على الفرضيات الثلاثة الأولى وما يرتبط بها من أدلة تؤكد وجود علاقة تأثير بين الإطار الثقافي للمجتمع ونظام الإبلاغ المالي في هذا المجتمع، ولعل التوسع في الجانب النظري لهذه الدراسة كان ضرورياً بسبب وجود الكثير من العلاقات التي تحتاج إلى توضيح وتفسير وبسبب حداثة النسبية لهذه الدراسات أيضاً، من ناحية أخرى فقد سعت الدراسة إلى تحديد دالة مميزة للعلاقة بين الإطار الثقافي ونظام الإبلاغ المالي يمكن أن تطبق على أي دولة أخرى خارج الدراسة وعلى أي مفهوم محاسبي خارج هذه الدراسة أيضاً ، أي أنه من الممكن تعميم هذه الدالة لكي تصلح لتصنيف عالمي للدول ونظم الإبلاغ المالي . أما الجانب العملي فقد ركز على دراسة حالة العراق أي الفرضية الرابعة من خلال جانبين اهتم الأول بتحليل وصفي للإطار الثقافي العراقي ومن ثم تشخيص العلاقة بين هذا الإطار ونظام الإبلاغ المالي كما هو موجود على أرض الواقع والتغيرات المرغوبة والمفروضة بسبب الإطار الثقافي الموصوف . ومن أجل تأكيد صدق الدراسة الوصفية تم أعداد أستبانة تضمنت العلاقة بين الإطار الثقافي العراقي ونظام الإبلاغ المالي لهذا البلد وقد تم تحليل نتائج الأستبانة إحصائياً للتحقق من مدى وجود علاقة تأثير بين الإطار والنظام.

ومن هذا يتضح أن الدراسة قسمت إلى ثلاثة جوانب ، خصص الأول للمنهجية والدراسات السابقة . وتضمن الجانب الفكري ثلاثة فصول، تعلق الثاني ببحث الإطار الثقافي ونظام الإبلاغ المالي وما يتعلق بهما من أساسيات وعلاقات وفرضيات ، وقد وقع هذا الفصل بأربعة مباحث ، تم في الأول منها مناقشة الإطار الثقافي وكيف يؤثر في نظام الإبلاغ المالي ، وفي الثاني تم مناقشة نظام الإبلاغ المالي كنظام اجتماعي لكي يصدق اثر الإطار الثقافي في هذا النظام ، أما في المبحث الثالث فقد تم مناقشة نظام الإبلاغ المالي من خلال رؤية ثقافية استلزمت تعريف هذا النظام وفقاً لعناصره الأساسية إذ عرف بأنه مجموعة عناصر محاسبية وغير محاسبية تتفاعل معاً من اجل توفير معلومات لأطراف مستفيدة تأمل في الحصول على هذه المعلومات للمساعدة في اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة،وتشمل هذه العناصر اهدف النظام والأطراف المستفيدة والإطار القانوني والإطار المؤسسي ودور المدقق الخارجي ودور الإدارة بما فيها المحاسب ودور سوق رأس المال وسمات التطبيق المحاسبي والتطبيقات المحاسبية والمفاهيم المحاسبية الأساسية في هذا النظام . أما في المبحث الرابع فقد تم مناقشة فرضية أطلق عليها فرضية نفس الشيء التي تدعي أن نظم الإبلاغ المالي عبر العالم متماثلة بسبب أن الأطر الثقافية عبر العالم متماثلة.

في الفصل الثالث ، تناولت الدراسة العلاقة بين الإطار الثقافي لسبعة دول هي النمسا والسويد وألمانيا وإنكلترا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان ونظم الإبلاغ المالي لهذه الدول . وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص الأول للنمسا والسويد وألمانيا والثاني لإنكلترا والولايات المتحدة والثالث لكوريا الجنوبية واليابان . أما الفصل الرابع فقد خصص لمناقشة العلاقة بين الإطار الثقافي ومفاهيم الكيان الاقتصادي في المبحث الأول والملائمة في المبحث الثاني والأهمية النسبية في المبحث الثالث.

في الجانب العملي ، كان هناك فصلين تعلق الخامس بدراسة الإطار الثقافي العراقي في المبحث الأول ونظام الإبلاغ المالي العراقي في المبحث الثاني . أما الفصل السادس فقد تم اختبار العلاقة بين الإطار الثقافي العراقي ونظام الإبلاغ المالي إحصائياً وكان ذلك في ثلاثة مباحث، خصص الأول للتحليل المبدئي لهذه العلاقة في حين خصص الثاني لترتيب عناصر الإطار الثقافي العراقي في ضوء التحليل العاملي وتناول الثالث اثر عناصر الإطار الثقافي العراقي في نظام الإبلاغ المالي.